٤ ساعات من المفاوضات تنهى صراع السنوات الثلاث بين «أوراسكوم» و«فرانس»

«كامل»: الحكومة سعيدة باستمرار الشراكة.. «ساويرس»: سنركز جهودنا للحفاظ على الريادة.. «ريتشارد»: نشعر بالرضا

كتب محمد مجاهد:

أنهت شركتا «أوراسكوم تليكوم» و«فرانس تليكوم»، مساء أمس الأول، نزاعا طويلا دام بينهما سنوات على أسهم الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول «موبينيل»، واتفقتا بشكل نهائى على استمرار الشراكة فى ملكية أسهم موبينيل.

وتعهد كلتا الشركتين، خلال مؤتمر صحفى مفاجئ عقد منتصف ليلة الأربعاء بمقر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى القرية الذكية، بسحب جميع الدعاوى القضائية المتبادلة سواء فى ساحات التحكيم المصرى أو الدولى تمهيدا لاستئناف الشراكة بينهما دون إجراء أى تعديلات على هيكل ملكية أسهم الشركة.

وقال المهندس خالد بشارة، الرئيس التنفيذى لشركة أوراسكوم تليكوم خلال المؤتمر الصحفى المشترك مع جان إيف لاروتور، نائب الرئيس التنفيذى لشركة فرانس تليكوم، إنه تم تعديل اتفاقية المساهمين بين الطرفين بهدف إزالة أسباب الخلاف الذى نشب عام ٢٠٠٧.

وأشار إلى أنه تم التوقيع على عقد جديد للشراكة، على أن يتم خلال الأيام القليلة المقبلة الانتهاء بشكل نهائى على صيغة العقد الذى تتضمنه بعض التفاصيل الصغيرة، وبعقب ذلك تتنازل كل شركة عن الدعاوى القضائية التى رفعتها مؤخرا.

وتابع: «بموجب الاتفاق فإن شركة «ليتك» دوت نت»، المملوكة لشركة أوراسكوم تليكوم سوف تنتقل لشركة «موبينيل» وتسدد الأخيرة القيمة المالية التى سيتفق عليها فى وقت لاحق».

وشدد بشارة على أن الاتفاق الجديد نال مباركة من الحكومتين المصرية والفرنسية، مشيرا إلى أن الطرفين عرضا بنود العقد الجديد على مسئولى حكومتى البلدين قبل إقراره فى شكله الحالى، موضحاً أن الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، والدكتور محمود محيى الدين، وزير الاستثمار، كان لهما فضل كبير فى إنهاء الصراع بشكل ودى.

وقالت مصادر مطلعة لـ«المصرى اليوم» إن الجلسة التى جمعت ممثلى أوراسكوم تليكوم وفرانس تليكوم مع وزير الاتصالات والمهندس محمود الجوينى مستشار الوزير استغرقت أكثر من ٤ساعات متصلة وظهر خلال الاجتماع حرص كل شركة على موازنة نص البيان الصحفى وعقد الاتفاق بشكل لا يميل لمصلحة طرف على حساب الآخر.

وأشارت نفس المصادر إلى أن الطرفين كررا أثناء عقد اللقاء إجراء اتصالات هاتفية مع الممثلين القانونيين لكل منهما قبل صياغة البيان حتى لا يحدث أى التباس فى ترجمة أى كلمة بالشكل الذى قد يؤدى لتفسيرها على أنها لمصلحة أحد الطرفين نظرا لأن البيان وعقد الاتفاق كتبا باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

وقال البيان الصحفى الذى حرص ممثل كل شركة على التوقيع عليه يدويا بقلمه الخاص - وهو إجراء غير معتاد- إنه نتيجة لاتفاقية المساهمين فسوف تغير «فرانس تليكوم» أسلوبها المحاسبى بتجميع القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بشكل كامل فى قوائمها المالية.

وأشار إلى أن اتفاقية المساهمين سوف تمنح الحقوق التشغيلية «لأوراسكوم تليكوم القابضة» بالتناسب مع وضعها كمالك متضامن وشريك استراتيجى، هذا بالإضافة إلى حصولها على حقوق حماية جوهرية على أن تجمع «أوراسكوم تليكوم القابضة» فى المستقبل القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول فى قوائمها المالية على أساس حقوق ملكية المساهمين.

من جانبه، رحب الدكتور طارق كامل، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما عرضته شركة «فرانس تليكوم» وشركة «أوراسكوم تليكوم القابضة»، خلال لقائه، من أسس رئيسية لاتفاق جديد شامل بخصوص تسوية النزاعات بينهما بشأن «موبينيل».

وأشار الوزير إلى أن الحكومة المصرية يسعدها أن ترى استمرار الشراكة بين الشريكين المرموقين المصرى والفرنسى فى «موبينيل»، لافتا إلى أن هذا هو الموقف الثابت للحكومة طوال فترة النزاع، حيث يجرى التنسيق الكامل فى هذا الصدد مع الدكتور محمود محيى الدين، وزير الاستثمار.

ونقل نفس البيان عن ستيفان ريتشارد، الرئيس التنفيذى لشركة «فرانس تليكوم»، تأكيده على أنه يشعر بالرضا الشديد للتوصل إلى اتفاق مع رجل أعمال مثل المهندس نجيب ساويرس.. وقال «كلتا المجموعتين قادرة الآن على مواصلة العمل سويا من أجل الاستمرار فى المساهمة فى تطوير تكنولوجيا المعلومات فى مصر».

وأضاف: «أن هذه السوق مهمة جدا بالنسبة لفرانس تليكوم وسوف نستمر فى الاستثمار والمساهمة فيها بمعرفتنا وخبرتنا الفنية فى السنوات المقبلة كما ستمكننا أيضا من تعزيز التزامنا بالحفاظ على تواجدنا القوى فى مجالى البحث والتطوير وشركة أورانج لخدمات الأعمال بجمهورية مصر العربية».

وأكد المهندس نجيب ساويرس، رئيس مجلس إدارة أوراسكوم تليكوم، أنه سعيد بالاتفاق وأنه ممتن بصفة شخصية لستيفان ريتشارد لالتزامه الإيجابى الذى ساعد على الوصول لهذه النتيجة، موضحا أنه على يقين من «أننا الآن سنركز جهودنا للحفاظ على مكانة موبينيل الرائدة فى سوق الاتصالات»، حسبما جاء بالبيان.

وأكد المهندس خالد بشارة، فى تصريح لـ«المصرى اليوم»، أن التغيرات الإدارية التى شهدتها شركة فرانس تليكوم مؤخرا ساهمت بشكل كبير فى الإسراع بحل الأزمة بين الطرفين مشيرا إلى أن العضو المنتدب الجديد للشركة أبدى مرونة كبيرة خلال المفاوضات بعدما كانت المشاورات قد وصلت لطريق مسدود قبل توليه المنصب.

وأشار المهندس محمود الجوينى، مستشار وزير الاتصالات، فى تصريحات خاصة إلى أن الجلسة التى عقدت بحضور وزير الاتصالات تمت بناء على طلب من الشريكين وعرضا خلال اللقاء إطارا عاما للاتفاق ولم يتدخل فيه وزير الاتصالات سواء بالحذف أو الإضافة نظرا للتوافق الكبير الذى خلف الفريقين خلال اللقاء.

وزير الاتصالات يحضر الاتفاق بين الجانبين

«الرقابة المالية» تدرس اتفاق الصلح لحماية حقوق الأقلية

كتب - عبدالرحمن شلبى:

تدرس الهيئة العامة للرقابة المالية حاليا الاتفاق والتسوية النهائية بين شركتى «فرانس تليكوم» و«أوراسكوم تليكوم» بعد أن أبدت موافقتها المبدئية على الإطار العام للتسوية، وكشف مسئول بهيئة الرقابة المالية أنها تلقت صباح أمس تفاصيل الاتفاق، فيما تنتظر التفاصيل النهائية بهدف دراستها للحفاظ على حقوق الأقلية من ناحية وإغلاق ملف عروض الشراء المقدمة من شركة فرانس تليكوم للاستحواذ على أسهم المصرية لخدمات التليفون المحمول «موبينيل» بشكل نهائى.

وأشار إلى أن الهيئة أصبحت ذات صلة بالنزاع لأن الشركة المستهدفة بالعرض مقيدة بالبورصة، بالإضافة إلى صدور عدة قرارات من جانب الهيئة بشأن عروض الشراء المقدمة من الشركة الفرنسية سواء بالرفض أو الموافقة.

من جانبه، قال الدكتور هانى سرى الدين، المعاملى، مستشار «أوراسكوم تليكوم»، إنه تم إرسال الإطار العام للتسوية إلى هيئة الرقابة المالية لدراستها والموافقة عليها بشكل نهائى باعتبار موافقتها شرطا لإنهاء موضوع عروض الشراء.

وأضاف: فى تصريحات لـ«المصرى اليوم»، أن الاتفاق العام يتضمن بقاء حصص الملكية فى موبينيل للاتصالات غير المقيدة بالبورصة كما هى دون تغيير وأتعاب الإدارة، ما عرف بالاتاوة خلال الفترة الماضية، كما هى بالإضافة إلى ثبات حقوق التصويت، غير أنه كشف عن إجراء تعديل بشأن الحفاظ على حقوق الأقلية فى الشركة والممثلة فى شركة «أوراسكوم تليكوم»، وأضاف أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد عقد جمعيات عمومية ومجالس إدارات الشركات الأربع فرانس تليكوم وأوراسكوم تليكوم وموبينيل المقيدة بالبورصة وموبينيل للاتصالات غير المقيدة بالبورصة، للموافقة على اتفاق التسوية والبدء فى تنفيذه.